أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية
دراسة قياسية للفترة (Q3:2021 -Q4:2013)

The impact of Islamic banking finance on the economic growth in Saudi Arabia: a standard study during the period (2013: Q3-2021Q4)

لعقاب يسرى أسية*[1]، درويش عمار[2]

[1] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، مخبر إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي و السياحي، الجزائر، yousra.lagab@univ-temouchent.edu.dz

[2] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، مخبر إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي و السياحي، الجزائر، ammar.derouiche@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/20 تاريخ القبول: 2022/06/02 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي المصرفي و النمو الاقتصادي في السعودية، خلال الفترة الممتدة ما بين (Q4:2013- 2021: Q3)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، و أيضا اختبار غرانجر للسببية. و هذا بالاعتماد على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع ممثل للنمو الاقتصادي، و إجمالي التمويل الإسلامي، الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، والانفتاح التجاري كمتغيرات تفسيرية.

تظهر نتائج الدراسة أن التمويل الإسلامي له أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما له أثر سلبي معنوي في المدى القصير؛ بالإضافة إلى اختبار سببية غرانجر الذي يبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل الإسلامي إلى النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: تمويل إسلامي، نمو اقتصادي، سعودية، نموذج ARDL، سببية غرانجر.

تصنيفات **JEL :** C51، G21، O47.

Abstract:

This research aims to study the relationship between Islamic banking finance and economic growth in Saudi Arabia from 2013:Q4 to 2021:Q3,

* المؤلف المرسل

by using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, and Granger causality test. The study depends on the real GDP as a dependent variable in one hand, and total Islamic banking finance, government final consumption expenditure and trade openness as explanatory variables in the other hand.

The results show that Islamic banking finance has a positive and significant impact on economic growth in the long term, while it has a significant negative impact in the short term. In addition to Granger causality test which shows a one-way causal Relationship from Islamic banking finance to economic growth.

Keywords: Islamic finance; economic growth; Saudi Arabia; ARDL model; granger causality.

Jel Classification Codes: C51,G21,O47.

1. مقدمة:

تعددت الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين التمويل و النمو الاقتصادي، و خلصت في ثلاث اتجاهات قيادة العرض، متابعة الطلب و التأثير المتبادل. فالاتجاه الأول يرى بأن النمو الاقتصادي يتبع التطور المالي ،و الثاني يظهر أن التطور المالي هو نتيجة لتطور القطاع الحقيقي، بينما يرى الثالث أن التطور المالي و النمو الاقتصادي لهما تأثير متبادل.

في ظل تزايد الاهتمام بالعلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، تزداد أهمية دراسة تطور التمويل الإسلامي و أثره على النمو الاقتصادي خاصة مع التطور الذي تشهده الصناعة المالية الإسلامية، أين تم إنشاء العديد من المصارف الإسلامية ،شركات التأمين الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية ،إضافة لصناديق التحوط الإسلامية و الصكوك. و تجدر الإشارة إلى أن حصة أصول المصرفية الإسلامية تشكل أغلبية الصناعة المالية الإسلامية. (قندوز،و قعلول، 2020، صفحة 8)

1.1 **إشكالية الدراسة:** انطلاقا مما سبق يمكننا إثارة التساؤل التالي:

ما طبيعة العلاقة بين التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي في السعودية خلال فترة الدراسة؟

2.1 فرضيات الدراسة: و انطلاقا من الإشكالية العامة، تصاغ الفرضيات الآتية:

-التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في السعودية خلال فترة الدراسة.
-النمو الاقتصادي يحفز نمو و تطور التمويل الإسلامي في السعودية خلال فترة الدراسة.

3.1 أهداف الدراسة: الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في إبراز العلاقة الموجودة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بشكل عام، و بين تطور التمويل الإسلامي باعتباره جزء من التطور المالي والنمو الاقتصادي بشكل خاص ، و هذا من خلال تحليل العلاقة في السعودية خلال الفترة ما بين الربع الرابع من سنة 2013 إلى الربع الثالث من سنة 2021.

4.1 أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية النمو الاقتصادي باعتباره هدفا تسعى لتحقيقه مختلف الدول باختلاف اقتصادياتها و درجة تطورها من جهة و أهمية التمويل الإسلامي من جهة أخرى، و كما تعزز أهمية الدراسة في توضيح العلاقة بين التمويل الإسلامي باعتباره جزء من التطور المالي والنمو الاقتصادي، في ظل تزايد الدراسات التي تبحث في العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

5.1 منهج الدراسة: قصد الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و هذا عند التطرق للإطار النظري لكل من النمو الاقتصادي والتمويل الإسلامي وأيضا عند التطرق للدراسات المشابهة لموضوع الدراسة. كذلك عند تحليل بيانات الدراسة و تفسير النتائج المتحصل عليها.

6.1 الدراسات السابقة:

1.6.1 دراسة عبد الكريم أحمد قندورز (2021):المعنونة بالتمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، هدف الباحث إلى دراسة العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في دول الخليج، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 2009-2019،أين اعتمد الباحث على نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع، وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، التضخم، مؤشر التجارة ، تكوين رأس المال كمتغيرات مفسرة. و استخدم اختبار التكامل المشترك و نموذج **FMOLS** لتقدير النموذج و كذا اختبار السببية لجرانجر. توصلت الدراسة إلى أن للتمويل الإسلامي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، و أن نظرية دفع الطلب هي الأقدر على تفسير العلاقة بين تطور قطاع التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي. (قندوز، 2021، الصفحات 1- 45)

2.6.1: دراسة Serhat Yuksel و Ismail Canoz (2017): تحت عنوان Does Islamic Banking contribute to Economic Growth and Industrial Development in Turkey ?

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في تركيا من خلال الاعتماد على بيانات ربع سنوية تمتد ما بين سنة 2005 إلى غاية 2016، ليتم تطبيق تحليل **VAR Granger causality** توصلت الدراسة إلى عدم تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي . **(serhat,and canoz, 2017, pp. 93- 102)**

3.6.1دراسة براهم إسماعيل و مدياني محمد (2020): المعنونة بأثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا دراسة قياسية للفترة (2013-2018)،أين هدفت الدراسة لتحديد أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات ربع سنوية تمتد من 2013-2018، أين تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة قصيرة و طويلة الأجل. توصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي للتمويل المصرفي على النمو الاقتصادي لإندونيسيا خلال فترة الدراسة. (براهم ،و مدياني، 2020، الصفحات 1- 16)

2. الإطار النظري للنمو الاقتصادي و التمويل الإسلامي :

1.2 النمو الاقتصادي و أنواعه:

أغلب تعاريف النمو الاقتصادي تشير إلى أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد منه أين تكون هذه الزيادة مستمرة و ليست مؤقتة. و نميز بين عدة أنواع للنمو الاقتصادي، النمو التلقائي و هو نوع من النمو يحدث دون تدخل الدولة و يكون ناتج عن قوى السوق (العرض و الطلب). (كميل،البني، 2000، صفحة 24) . النمو العابر و هو نوع الذي يرتبط بمجموعة من العوامل و يزول بزوالها. (بن عبد الرحمن، 2020- 2021، صفحة 73)، و نوع آخر للنمو الاقتصادي و هو النمو المستهدف أين يتم وضع استراتيجيات و خطط قصد تحقيقه، و هنا تحقيقه مرهون بمدى واقعية الخطط الموضوعة و مدى الالتزام بها و توافر الأساليب و الموارد لتحقيقها.

2.2 التمويل الإسلامي

1.2.2 تطور الصناعة المالية الإسلامية :

عرفت الصناعة المالية الإسلامية تطورا ملحوظا، فحسب تقرير تطور التمويل الإسلامي لعام 2020 و الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (**ICD**) و مؤسسة ريفينيتيف (**REFINITIV**) فإن حجم الأصول المالية الإسلامية بلغ في عام 2019 ما يقدر ب 2.88 ترليون دولار أمريكي ، في حين بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية 1526 مؤسسة . (Islamic Finance Development, 2020, p. 22)

و الشكل الموالي يوضح تطور الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 إلى غاية 2019:

الشكل 01: نمو أصول المالية الإسلامية (بليون دولار أمريكي)

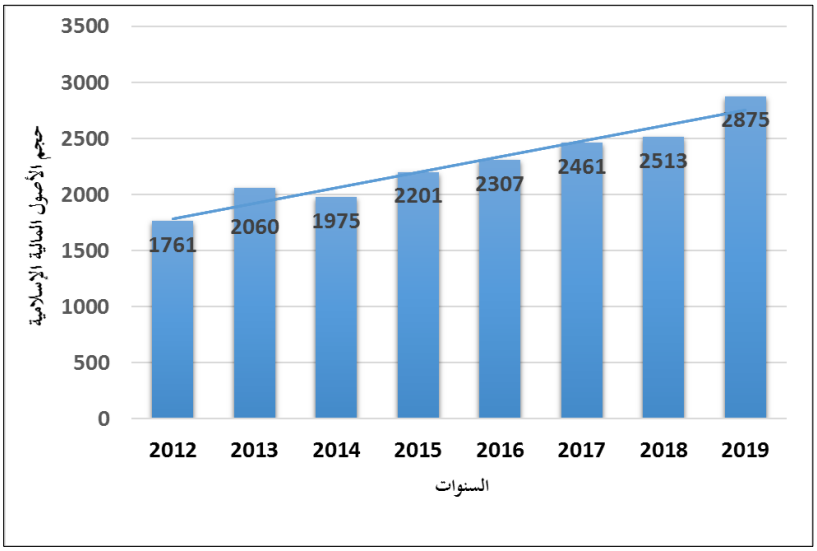

المصدر: (Islamic Finance Development, 2020, p. 22)

و لتوضيح توزيع أصول الصناعة المالية ، فإنه تم الاستعانة بالجدول الموالي :

الجدول 01: توزيع الأصول الإسلامية في سنة 2019

القطاع	الحجم	النسبة	عدد المؤسسات	عدد الدول المتضمنة
البنوك الإسلامية	1,993	% 69	526	74
الصكوك	538	% 19	3420	25
مؤسسات أخرى	153	% 5	645	54
الصناديق الإسلامية	140	% 5	1749	629
التكافل	51	% 2	336	47

المصدر: (Islamic Finance Development, 2020, p. 22)

و انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أن الأصول المالية الإسلامية المصرفية هي الأكثر مساهمة في إجمالي الأصول الإسلامية، إذ بلغت نسبة تقدر 69 % . زيادة على ذلك فإن عدد البنوك الإسلامية في تزايد إذ بلغ عدد البنوك الإسلامية 526 بنك عام 2019، منها 428 بنك

تجاري ، و 57 بنك استثماري ، 12 بنك متخصص ، و 22 بنك جملة . (Islamic Finance Development, 2020, p. 26)

2.2.2 مفهوم التمويل الإسلامي المصرفي و أهميته:

يعرف المال بأنه " كل ما كانت له قيمة مادية و جاز للإنسان امتلاكه و الانتفاع به في حالة الاختيار، على أن يكون هذا الانتفاع ممكنا لكافة الناس لا من بعضهم" (درويش، 2020، صفحة 291). و التمويل في اللغة " مصدر مشتق من مول، و الميم و الواو و اللام كلمة واحدة، هي تمول الرجل: اتخذ مالا، و تمول تعني كذلك أنه صار ذا مال، و موله غيره تمويلا" (ميرة، 2011، صفحة 33)،و التمويل الإسلامي هو ذلك التمويل المحقق لمقاصد الشريعة و غايات الاقتصاد الإسلامي و أهدافه.

يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق التوزيع العادل للثروة و كذا تحقيق التوازن الذي من شأنه أن يحول دون تكدس المال في أيدي فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال، إضافة لكونه يساعد على توسيع قاعدة ملكية المشاريع و كذا رأس المال مع أصحاب الأفكار و المشاريع، مما سيؤدي إلى أثار إيجابية على الاقتصاد. (ميرة، 2011، الصفحات 34- 35)

3.2.2 صيغ التمويل الإسلامي: التمويل الإسلامي يقوم على عقود شرعية منها:

- **المضاربة:** و المضاربة لغة من الضرب " و هو السير في الأرض و تطلق في الاصطلاح الفقهي على دفع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه" (حماد، 2008، صفحة 422) فالمضاربة هي " اتفاقية بين طرفين بموجبها يقدم أحد الأطراف رأس المال، و يسعى رب المال بينما يقدم الآخر العمل على أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقا لنسب يتراضى عليها الطرفان ابتداء و في مجلسي العقد" (درويش، 2020، صفحة 295)

- **المرابحة:** المرابحة لغة من الربح و هو " النماء و الزيادة. يقال رابحته على سلعته مرابحة، أي أعطيته ربحا. و أعطاه مالا مرابحة، أي على أن الربح بينهما"، و يصنف الفقهاء المرابحة تحت بيوع الأمانة، ذلك كون البائع مؤتمن في إخبار المشتري عن الثمن الذي اشترى به المبيع (حماد، 2008، الصفحات 408 -409).

- **المشاركة:** الشركة لغة يقصد بها لغة توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشيوع، وتعتبر أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف جزء من التمويل لعملية، بينما يقوم العميل بتغطية الجزء الباقي من التمويل اللازم لأي مشروع على أن يتشاركا في العائد المتوقع إن ربحا كان أو خسارة بنسب متفق عليها بين الطرفين، فعند تحقق الربح الفعلي يتم توزيعه

كالآتي: حصة الشريك مقابل عمله و إدارته و إشرافه على العملية و الباقي يوزع بين الشريكين بنسب مساهمة كل منهما" (إرشيد، 2007، الصفحات 32- 33).

- **الإجارة:** " عقد بموجبه يقوم المؤجر المالك للعين المعينة بإيجارها لطرف (أطراف) آخر مقابل مصروفات إيجارية محددة يتم الاتفاق عليها في عقد الإجارة، أي أنها تمليك منفعة معلومة زمنا معلوما بعوض معلوم" (درويش، 2020، صفحة 296)

4.2.2 التمويل الإسلامي في السعودية

تعتبر السعودية أحد البلدان العربية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، و حسب تقارير تطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص و مؤسسة تومسون رويترز ، فقد بلغت قيم مؤشر تطور التمويل الإسلامي في السعودية خلال السنوات 2014-2020، القيم التالية على التوالي:30.6، 50.9، 46.7، 50.4، 56.1، 59.8، ليصل سنة 2020 لقيمة 64. و يعتبر هذا المؤشر مؤشرا مركبا مرجحا الغرض منه قياس التطور العام للتمويل الإسلامي، ويدخل ضمنه مجموعة من المؤشرات تشمل كل من التطور الكمي، المعرفة، الحوكمة، إضافة إلى المسؤولية الاجتماعية و الثقافة المالية (Islamic Finance Development, 2020, p. 12)

كما عرفت عقود التمويل المتوافقة مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، و الجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 02: عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (الوحدة: مليون ريال سعودي)

الفترة	2016	2017	2018	2019	2020
المرابحة	446 878	388 719	392 135	472 871	562 881
التورق	446 752	505 443	521 955	562 025	642 979
الإيجار التمويلي	172 061	179 717	194 796	195 933	231 343
المضاربة	3 729	3 042	2 071	1 818	1 556
المشاركة	2 960	2 737	2 240	1 924	1 846
أخرى	20 345	29 789	32 704	17 738	21 298
إجمالي التمويل	1 092 725	1 109 447	1 145 901	1 252 309	1 461 902

المصدر: البنك المركزي السعودي ، النشرة الإحصائية الشهرية : شهر ديسمبر 2021.

3.2 المقاربات المفسرة للعلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي

هناك ثلاث مقاربات مفسرة للعلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي:

1.3.2 قيادة العرض: و يرى هذا الاتجاه أن النظام المالي هو الذي يحرك النمو الاقتصادي، و أن المؤسسات المالية و خدماتها تحدث قبل أن وجود الطلب عليها . (بن عبد الرحمن، 2020-2021، صفحة 118) ، أي أن هذا الاتجاه يؤكد أن النظام المالي و تطوره شرط ضروري ومسبق للنمو الاقتصادي، ذلك أن التطور المالي يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد من خلال المساهمة في خفض تكاليف المعلومات و الصفقات من جهة و تحفيز الاستثمار و تحريك الادخار من جهة أخرى الأمر الذي من شأنه دعم و تحفيز نمو الاقتصاد. (قندوز، 2021، صفحة 19)

2.3.2 **متابعة الطلب:** يشير هذا الاتجاه أن التطور المالي هو نتيجة لتطور القطاع الحقيقي، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن " الاستقرار الاقتصادي الكلي مهم جدا لنمو خدمات القطاع المالي، ويسهم في تطور منشآت أكثر شفافية و في تطوير قوانين أكثر جودة لنشاط القطاع المالي" (قندوز، 2021، صفحة 20)

3.3.2 فرضية المرحلة: تم اقتراح هذه الفرضية من قبل Patrick عام 1966، بحيث أشار إلى أن تأسيس نظام مالي متطور و فعال سيساعد على تحريك الادخار ، و تشجيع الاستثمارات و كذا تنويع الفرص و حسن إدارة السيولة ، و النتيجة هنا تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية وبالتالي الزيادة من الطاقة الإنتاجية في المراحل الأولى، و في مرحلة أخرى تتزايد كفاءة هذا النظام المالي مع زيادة حجم النمو الاقتصادي، ذلك أن الزيادة في النمو الاقتصادي من شأنها تحفيز الطلب على الخدمات المالية. (بن عبد الرحمن، 2020- 2021، صفحة 120).

3. دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي

1.3 متغيرات و بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة في تحليلها على بيانات ربع سنوية تمتد من الربع الرابع لسنة 2013 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2021، و تم الرجوع إلى النشرة الإحصائية للبنك السعودي حتى يتسنى جمع بيانات التمويل الإسلامي و كذا صندوق النقد الدولي للحصول على باقي البيانات.

و تم الاعتماد على نموذج يشمل المتغيرات التالية : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، ممثل للنمو الاقتصادي و يرمز له في الدراسة ب (**GDP**)، و إجمالي التمويل الإسلامي ويرمز له في الدراسة ب (**IF**)، كما تم استخدام متغيرات تحكم ممثلة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي و يرمز له ب (**GFCE**) و الانفتاح التجاري و يرمز له ب (**TRADE**).

2.3 تقدير نموذج الدراسة:

لاختبار العلاقة بين التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي ، فقد تم الاعتماد على منهجية **ARDL**، و نموذج الدراسة حسب هذه المنهجية يأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta lgdp_T = C + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta gdp_{t-1} + \sum_{i=1}^{q1} \beta_2 \Delta lif_{t-1} + \sum_{i=1}^{q2} \beta_3 \Delta lgfce_{t-1} + \sum_{i=1}^{q3} \beta_4 \Delta ltrade_{t-1} + \alpha_1 lgdp_{t-1} + \alpha_2 lif_{t-1} + \alpha_3 ilgfce_{t-1} + \alpha_4 ltrade_{t-1} + \varepsilon_t$$

بحيث:

- Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛
- C : الحد الثابت؛
- λY_{t-1} : معامل تصحيح الخطأ؛
- p, q_1, q_2, q_3 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات؛
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات الأجل القصير؛
- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات الأجل الطويل.

3.3 نتائج الدراسة و مناقشتها :

1.3.3 نتائج استقرارية السلاسل الزمنية: تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار Dickey and Fuller المطور (ADF) و أيضا اختبار Phillip-Perron(PP)، و ذلك وفق الفرضيتين الآتيتين:

الفرض الصفري H_0: السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بها جذر وحدة أي غير مستقرة.

الفرض البديل H_1: السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ليس بها جذر وحدة أي مستقرة.

و فيما يلي نتائج الاختبارين :

الجدول 03:اختبارات جذر الوحدة

متغيرات الدراسة		اختبارات جذر الوحدة			
		اختبار ديكي-فولر (ADF)		اختبار فيلبس-بيرون(PP)	
		بوجود قاطع	بوجود قاطع واتجاه زمني	بوجود قاطع	بوجود قاطع واتجاه زمني
LGDP	عند المستوى	-1.8957 (0.3285)	-3.4704 (0.0631)	-3.4715 (0.0158)**	-3.7178 (0.036)**
	الفرق الأول	-3.5719 (0.0145)**	-3.3720 (0.0790)***	-7.5411 (0.0000)*	-8.0160 (0.0000)*
LIF	عند المستوى	0.6104 (0.9877)	-6.5908 (0.0001)*	0.2064 (0.9686)	-1.0963 (0.9136)
	الفرق الأول	-2.3559 (0.1622)	-2.9479 (0.1633)	-2.3838 (0.1545)	-2.2213 (0.4614)
LGFCE	عند المستوى	-1.8772 (0.3371)	-1.7112 (0.7172)	-6.8471 (0.0000)*	-6.9807 (0.0000)*
	الفرق الأول	-2.8695 (0.0622)***	-14.6858 (0.0000)*	-21.4525 (0.0001)*	-24.3468 (0.0000)*
LTRADE	عند المستوى	-0.7548 (0.8173)	-3.0326 (0.1422)	-2.6167 (0.1005)	-5.76308 (0.0003)*
	الفرق الأول	-17.417 (0.0001)*	-17.100 (0.0000)*	-16.9875 (0.0001)*	-17.100 (0.000)*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

الجدول السابق يوضح نتائج اخبار استقرارية السلاسل الزمنية، من خلال استخدام كل من اختبار ديكي-فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP، و ذلك في حالة وجود قاطع فقط و ثم بوجود قاطع واتجاه زمني.

و تجدر الإشارة إلى أن (0)I تشير إلى استقرارية السلسة الزمنية عند المستوى و تشير (1)I إلى استقرار السلسة الزمنية بعد أخذ الفرق الأول. و تشير (*)،(**)،(***)، إلى مستويات المعنوية 0.01، 0.05، 0.10، على التوالي حسب قيم (adj. t-statistic) الجدولية ل (Mackinnon:1996).

أوضحت النتائج المبينة في الجدول أن أغلب السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة (1)، بمعنى أن السلاسل الزمنية تستقر بعد أخذ الفروق الأولى (1) .باستثناء التمويل الإسلامي الذي يستقر عند المستوى، كما نلاحظ أيضا أن معنوية هذا التكامل عند جميع مستويات المعنوية 0.01، 0.05، 0.1 .

2.3.3 فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج:

تم الاعتماد لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني على معيار Akaike (AIC) ، و يتم الاختيار على أساس الفترات التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ، و النتائج المتحصل عليها في (الملحق 01)) يمكن تلخصيها في الجدول الآتي:

الجدول04 : فترات التباطؤ الزمني المثلى

المتغير	$lgdp$	lif	$lgfce$	$ltrade$
حدود فترات الإبطاء	p	q_1	q_2	q_3
فترات الإبطاء المثلى	2	4	4	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

3.3.3 نتائج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

تم الاعتماد لاختبار علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي و التمويل الإسلامي على اختبار الحدود للتكامل المشترك، و الذي يقوم على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود الصغرى و الكبرى المقترحة من قبل Pesaran et AL (2001)، بحيث تصاغ فرضيات هذا الاختبار:

الفرض العدميH_0: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (عدم وجود تكامل مشترك).

الفرض البديل H_1: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك).

الجدول 05: نتائج اختبار الحدود

اختبار الحدود	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة
إحصائية F المحسوبة	8.6896	3
القيم الجدولية للحدود		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
%10	2.676	3.586
%5	3.272	4.306
%1	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10** المبينة في الملحق رقم2

يوضح الجدول نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك، بحيث أوضحت النتائج أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود الدنيا I(0) والحدود العليا I(1) ، و ذلك وفقا لحجم العينة (28)، درجة الحرية و مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%)، و منه نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، و نقبل الفرض البديل.

4.3.3 نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل يوضحها (الملحق 02)، و يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول 06: معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	الاحتمال
C	5.2627	0.0044
LIF	0.3392	0.0001
LGCFCE	0.1297	0.2864
LTRADE	0.4418	0.0392

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على الملحق رقم02

يمثل الجدول السابق معاملات الأجل الطويل، و نلاحظ من خلالها أن إجمالي التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، بحيث تؤدي الزيادة بنسبة 1 في المائة في التمويل الإسلامي إلى زيادة بنسبة قدرها 0.3392 بالمائة في النمو الاقتصادي، و بالنسبة للانفتاح التجاري، فكذلك بينت النتائج أن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي إذ أنه تؤدي الزيادة بنسبة 1 بالمائة إلى

زيادة قدرها 0.4418 بالمائة في النمو الاقتصادي، بينما أظهرت النتائج أن الانفاق الحكومي الاستهلاكي لم يكن له تأثير على النمو الاقتصادي في المدى البعيد ، ذلك أن الاحتمال جاء أكبر من مستوى المعنوية 0.05 .

5.3.3 نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل و حد تصحيح الخطأ

أوضحت النتائج الموضحة في الملحق رقم 2،أن حد تصحيح الخطأ جاء سالب و معنوي ،أين جاء الاحتمال (0.000)،أقل من مستويات المعنوية 0.1، 0.05، 0.01 على التوالي، الأمر الذي يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و قدرة على تصحيح الأخطاء قصيرة الأجل للرجوع إلى الوضع التوازني. و نتائج تقدير معاملات الأجل القصير بينت أن التمويل الإسلامي له أثر سلبي في المدى القصير و هذا عند الفروق الأولى و عند الفروق الأولى بفترات إبطاء واحدة و ثلاث فترات إبطاء، أيضا كان تأثير كل من الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة و متغير الانفتاح التجاري سلبيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير و هذا عند الفروق الأولى بثلاث فترات إبطاء بالنسبة للإنفاق الحكومي ، و فترتين إبطاء بالنسبة للانفتاح التجاري.

6.3.3 نتائج الاختبارات التشخيصية:

فيما يلي نتائج الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، و النتائج موضحة في (الملاحق: 3، 4، 5، و 6)، و التي أوضحت خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية .

الجدول 07: الاختبارات التشخيصية

الاختبار		قيمة الاختبار	الاحتمالية
اختبار **LM**	F-statistic	0.12276	0.8859
	Obs*R-squared	0.74360	0.6895
اختبار **ARCH**	F-statistic	0.06872	0.8071
	Obs*R-squared	0.06558	0.7979
اختبار **Breuch-pagan-Godfrey**	F-statistic	0.62406	0.8101
	Obs*R-squared	13.3228	0.6490
اختبار **Ramsy RESET**	t-statistic	0.24858	0.8087
	F-statistic	0.06179	0.8087
اختبار **Jarque-bera**	Jarque-Bera	**0.57328**	**0.7507**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.10**

فيما يخص اختبار استقرار النموذج، و قصد التأكد من خلو البينات المستخدمة في تقدير النموذج من أي تغيرات هيكلية و تباين مدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل المقدرة، تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و أيضا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة: ،و النتائج موضحة في (الملحق 07) و نلاحظ من النتائج وجود استقرار ذلك أن الشكل البياني للاختبارين يقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05. و منه المعلمات المقدرة مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

7.3.3 نتائج اختبار غرانجر للسببية:

قصد اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة فإنه تم الاعتماد على اختبار غرانجر للسببية،و ذلك بعد تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء باستخدام أقل قيمة لكل من معيار "أكايك" و معيار " شواتز"، و النتائج يوضحها (الملحق 08).

بحيث توضح النتائج أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي، بحيث أن التمويل الإسلامي يسبب النمو الاقتصادي في السعودية، ذلك أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **F** المحسوبة (0.014) جاءت أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن التمويل الإسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي. و تشير هذه النتيجة إلى أن نظرية قيادة العرض هي الأكثر قدرة على تفسير العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في السعودية، بحيث تشير هذه النظرية إلى أن تطور القطاع الحقيقي يأتي كنتيجة لتطور القطاع المالي، إذ يساهم القطاع المالي في تحفيز الاستثمار وتحريك الادخار الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية و بالتالي التأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

أوضحت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة ، بحيث أن الانفاق الاستهلاكي الحكومي يشمل السلع و الخدمات المتاحة للمجتمع ككل، و تساهم هذه النفقات في حسن توجيه و كذا استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع. و من جهة أخرى فزيادة إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وزيادة الانفاق الحكومي .

كما أوضحت النتائج أيضا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التمويل الإسلامي و الانفتاح التجاري، حيث أن التمويل الإسلامي يسبب الانفتاح التجاري. كما أظهرت النتائج وجود تأثير سببي أحادي الاتجاه بين الانفتاح التجاري و بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي .

4. خاتمة:

الدراسة هدفت للبحث في العلاقة بين التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي في السعودية، و التي يعتبر اقتصاداها الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، إضافة لذلك فهي من البلدان الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية، كونها تمتلك أكبر سوق للتمويل الإسلامي. و بالنظر لامتلاك السعودية نظام مالي مرن و متطور، فالنسبة التي يمكن أن يسهم بها التمويل الإسلامي في تحقيق التقدم الاقتصادي و الازدهار تتزايد، و هو ما أوضحته نتائج الدراسة، و التي أظهرت:

1.4. النتائج:

وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة وبين النمو الاقتصادي ،كما أشارت النتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل، أن التمويل الإسلامي والانفتاح التجاري أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي في المدى طويل الأجل، بينما لم يكن للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي أي تأثير على النمو الاقتصادي في المدى طويل الأجل، كما أظهرت النتائج أيضا أن لمتغيرات الدراسة تأثير سلبي معنوي على النمو الاقتصادي في المدى قصير الأجل.

نتائج الاختبارات التشخيصية بينت ملائمة النموذج المقدر، لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة المعتمدة في الدراسة، أين بينت خلو النموذج من المشاكل القياسية، إضافة لملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي و خلوه من مشكلة عدم التحديد، ومن أي اختلالات هيكلية.

فيما يتعلق بنتائج اختبار غرانجر للسببية، فبينت أن العلاقة بين التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي هي علاقة سببية أحادية الاتجاه و عليه فالتمويل الإسلامي في السعودية يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، و نظرية قيادة العرض هي التي تفسر العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي. و يمكن تفسير ذلك أن السعودية لها نظام مالي فعال يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية و الخفض من تكاليف المعلومات ، و من ناحية أخرى فهو يساهم في تحريك الادخار و تحفيز الاستثمار و بالتالي دعم و تحفيز الاقتصاد.

2.4. التوصيات:

التمويل الإسلامي في السعودية في تطور مستمر، و هذا التطور يسهم بدوره في تحقيق معدلات نمو أكبر، و انطلاقا من نتائج الدراسة المتحصل عليها فإنه يمكن أن نخلص لجملة من التوصيات، منها أن السعودية عليها الاستمرار في جهودها الرامية إلى تحقيق الريادة في صناعة

التمويل الإسلامي. و هذا من خلال التركيز على مختلف البرامج الهادفة لتطوير القطاع المالي وتعزيزه .

5. قائمة المراجع:

1.5. المراجع باللغة العربية

- إرشيد، محمود عبد الكريم. (2007). الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن.
- حماد، نزيه. (2008). معجم المصطلحات المالية و الاقتصادية في لغة الفقهاء دار القلم، سورية.
- كميل،حسين و البني،حازم .(2000) .*من النمو و التنمية إلى العولمة و الغات*. المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
- ميرة، حامد حسن .(2011) .*عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية* ،دار الميمان للنشر و التوزيع، السعودية.
- قندوز، أحمد عبد الكريم و قعلول، سفيان.(2020)، الصناعة المالية بدول المغرب العربي: الواقع و التحديات و الآفاق، صندوق النقد العربي، الإمارات.
- قندوز، أحمد عبد الكريم.(2021). التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صندوق النقد العربي، الأمارات.
- بن عبد الرحمن، عبد الصمد. (2020- 2021). التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية. علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر.
- براهم، إسماعيل ،و مدياني،محمد.(2020). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا دراسة قياسية للفترة (2018-2013) ،مجلة التكامل الاقتصادي ، 8(3)، 1-16.
- درويش، عمار. (2020). الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المرابحة)، مجلة دراسات إسلامية، 15(2)، 289- 300..
- البنك المركزي السعودي، النشرة الإحصائية لشهر ديسمبر 2021، تاريخ الإطلاع: 15-02-2022 ،متوفرة على الموقع: ***https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/MonthlyStatistics.aspx***

2.5. المراجع باللغة الأجنبية

- serhat,yukseland canoz, Ismail. (2017). does islamic banking contribute to economic growth and industrial development in turkey?, *journal of islamic economic an business*, 2(1).93-102

- ICD and REFINITIV.(2020). *Islamic Finance Development. report* , consulté le (31-01-2022) :

https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf

6. ملاحق:

ملحق 01: فترات التباطؤ المثلى حسب معيار Akaike (AIC)

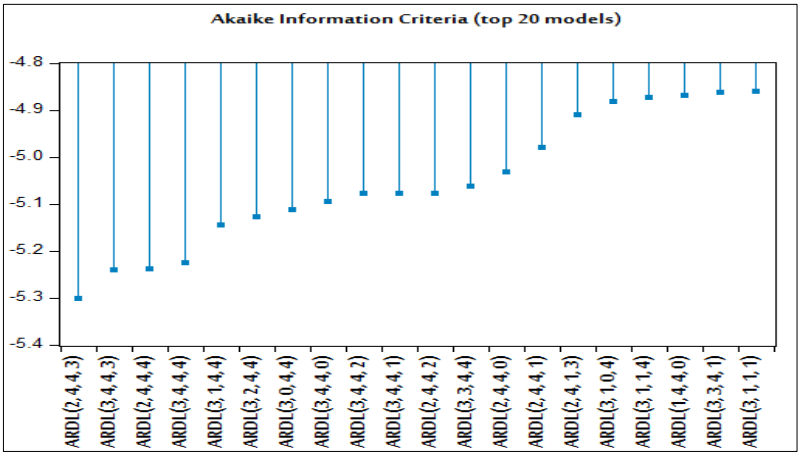

ملحق 02: نتائج اختبار الحدود للنموذج و نتائج تقدير المعاملات قصيرة و طويلة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGPD)
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/17/22 Time: 00:14
Sample: 2013Q4 2021Q3
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGPD(-1))	0.833659	0.188852	4.414340	0.0010
D(LIF)	-0.672212	0.226329	-2.970072	0.0127
D(LIF(-1))	-1.250175	0.297069	-4.208372	0.0015
D(LIF(-2))	-0.563931	0.267735	-2.106300	0.0590
D(LIF(-3))	-0.864741	0.213872	-4.043256	0.0019
D(LGFCE)	-0.017072	0.029949	-0.570018	0.5801
D(LGFCE(-1))	-0.229182	0.043964	-5.212986	0.0003
D(LGFCE(-2))	-0.183252	0.030659	-5.977023	0.0001
D(LGFCE(-3))	-0.129855	0.027836	-4.665008	0.0007
D(LTRADE)	-0.084928	0.084885	-1.000507	0.3386
D(LTRADE(-1))	-0.493988	0.121644	-4.060912	0.0019
D(LTRADE(-2))	-0.244257	0.090432	-2.700985	0.0206
CointEq(-1)*	-1.387800	0.180299	-7.697226	0.0000

R-squared	0.944553	Mean dependent var	0.003352
Adjusted R-squared	0.900196	S.D. dependent var	0.040276
S.E. of regression	0.012724	Akaike info criterion	-5.586261
Sum squared resid	0.002428	Schwarz criterion	-4.967737
Log likelihood	91.20765	Hannan-Quinn criter.	-5.397172
Durbin-Watson stat	1.846277		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.689602	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGPD)
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/17/22 Time: 01:15
Sample: 2013Q4 2021Q3
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.303582	3.031408	2.409304	0.0347
LGPD(-1)*	-1.387800	0.318811	-4.353048	0.0011
LIF(-1)	0.470870	0.135197	3.482829	0.0051
LGFCE(-1)	0.180057	0.133012	1.353684	0.2030
LTRADE(-1)	0.613244	0.365960	1.675715	0.1220
D(LGPD(-1))	0.833659	0.253373	3.290240	0.0072
D(LIF)	-0.672212	0.320487	-2.097468	0.0599
D(LIF(-1))	-1.250175	0.372237	-3.358549	0.0064
D(LIF(-2))	-0.563931	0.320704	-1.758418	0.1064
D(LIF(-3))	-0.864741	0.288623	-2.996088	0.0122
D(LGFCE)	-0.017072	0.040201	-0.424655	0.6793
D(LGFCE(-1))	-0.229182	0.107286	-2.136185	0.0560
D(LGFCE(-2))	-0.183252	0.078516	-2.333963	0.0396
D(LGFCE(-3))	-0.129855	0.043820	-2.963386	0.0129
D(LTRADE)	-0.084928	0.157656	-0.538692	0.6008
D(LTRADE(-1))	-0.493988	0.193982	-2.546560	0.0272
D(LTRADE(-2))	-0.244257	0.125517	-1.946006	0.0776

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIF	0.339292	0.054505	6.224970	0.0001
LGFCE	0.129743	0.115799	1.120408	0.2864
LTRADE	0.441882	0.188814	2.340309	0.0392
C	5.262705	1.475376	3.567026	0.0044

EC = LGPD - (0.3393*LIF + 0.1297*LGFCE + 0.4419*LTRADE + 5.2627)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.689602	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

ملحق 03: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.122768	Prob. F(2,9)	0.8859
Obs*R-squared	0.743601	Prob. Chi-Square(2)	0.6895

ملحق 04: اختبارات ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.060872	Prob. F(1,25)	0.8071
Obs*R-squared	0.065583	Prob. Chi-Square(1)	0.7979

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.624060	Prob. F(16,11)	0.8101
Obs*R-squared	13.32283	Prob. Chi-Square(16)	0.6490
Scaled explained SS	1.353510	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

ملحق 05: اختبار الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LGPD LGPD(-1) LGPD(-2) LIF LIF(-1) LIF(-2) LIF(-3) LIF(-4) LGFCE LGFCE(-1) LGFCE(-2) LGFCE(-3) LGFCE(-4) LTRADE LTRADE(-1) LTRADE(-2) LTRADE(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.248583	10	0.8087
F-statistic	0.061794	(1, 10)	0.8087

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.49E-05	1	1.49E-05
Restricted SSR	0.002428	11	0.000221
Unrestricted SSR	0.002414	10	0.000241

ملحق 06: اختبار التوزيع الطبيعي

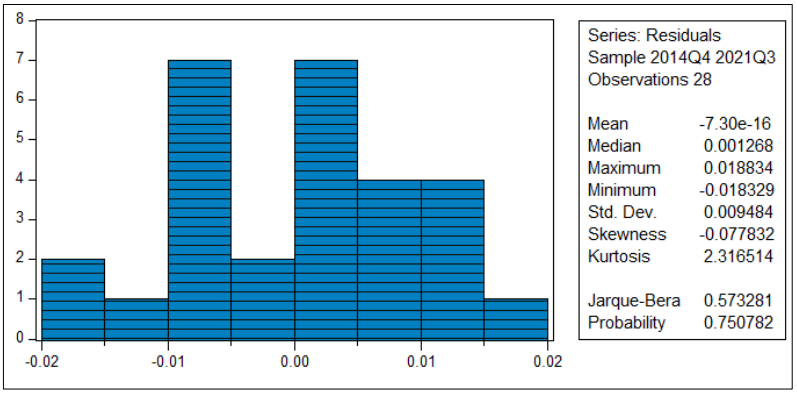

ملحق 07: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

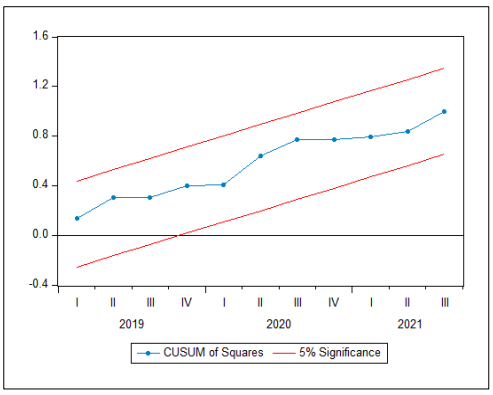

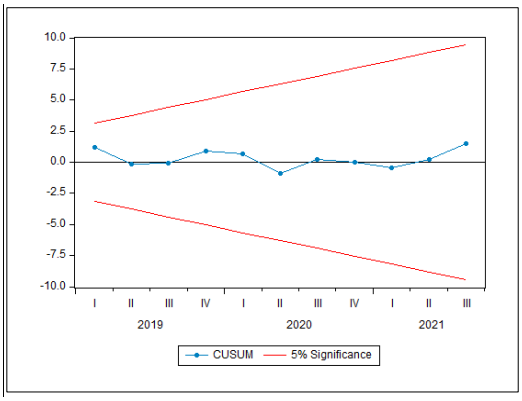

ملحق رقم 08: فترات الإبطاء المثلى و اختبار غرانجر للسببية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LIF LGFCE LTRADE
Exogenous variables: C
Date: 04/17/22 Time: 13:06
Sample: 2013Q4 2021Q3
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	136.7668	NA	1.24e-09	-9.156329	-8.967737	-9.097264
1	225.5574	146.9639	8.31e-12	-14.17638	-13.23341	-13.88105
2	260.2538	47.85699*	2.46e-12*	-15.46578*	-13.76844*	-14.93419*
3	274.7732	16.02150	3.29e-12	-15.36367	-12.91197	-14.59583

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/17/22 Time: 12:33
Sample: 2013Q4 2021Q3
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LIF does not Granger Cause LGDP	30	5.05373	0.0143
LGDP does not Granger Cause LIF		0.28026	0.7579
LGFCE does not Granger Cause LGDP	30	12.9143	0.0001
LGDP does not Granger Cause LGFCE		12.8159	0.0001
LTRADE does not Granger Cause LGDP	30	0.53511	0.5922
LGDP does not Granger Cause LTRADE		0.58083	0.5668
LGFCE does not Granger Cause LIF	30	2.92888	0.0720
LIF does not Granger Cause LGFCE		0.73630	0.4890
LTRADE does not Granger Cause LIF	30	0.50492	0.6096
LIF does not Granger Cause LTRADE		4.52585	0.0210
LTRADE does not Granger Cause LGFCE	30	6.25067	0.0063
LGFCE does not Granger Cause LTRADE		0.29101	0.7500